

رقم القاعدة الصفحة

تهديد (تابع) :

تهديد بجريمة ضد النفس أو المال (تابع) :

التي يهدد بها ضد النفس أو المال ما دامت تلك الجرائم لا تبلغ في الجسامة درجة الجرائم المشار إليها في الفقرات الثلاث الأولى من تلك المادة .

تهديد بإفشاء أو نسبة أمور خادشة للشرف :

مصرف . توجيه عبارات إلى بعض موظفيه فيها إشارة إلى حصول خسائر في أعماله وإلى فضاخ ارتكبتها إدارته الخ . ذلك تهديد بإفشاء أمور خادشة لشرف المصرف . هذه الجريمة جريمة مستقلة بذاتها تتم بمجرد صدور التهديد سواء أحصل الإفشاء بالنشر فعلاً أم لم يحصل . ليس للتهم أن يتذرع بإثبات وقائع التهديد . بيان الأمور المهدد بها في الحكم . يكفي أن يشير إليها ويذكر خواها من الورقة المكتوبة بخط التهم التي هدد شفهاً بنشرها والودعة ملف الدعوى إذ هي بهذا الإيداع قد أصبحت جزءاً من الحكم يمكن الرجوع إليه عند تحرى التفاصيل .

توقف عن العمل (ر . إضراب) .

توكيل (ر . أيضاً استئناف . طعن . محكمة النقض . معارضة) :

توكيل من شخص مقيم في فلسطين مصدق عليه من حكومة فلسطين . ٢٧ (٢٤) ج ٢
لا يعتبر إلا إذا كان مصدقاً عليه من الجهات المختصة بالحكومة المصرية .
الدعوى التي ترفع من الوكيل بمقتضى هذا التوكيل . غير مقبولة لرفعها من غير ذي صفة .

(ج)

جرائم الجلسة (ر . جلسة) .

جرح (ر . ضرب وجرح) .

رقم القاعدة الصفحة

جرائم العادة (ر . تعدد الأفعال) .

جريمة (ر . أيضاً : محكمة الموضوع) :

أركان الجريمة . البحث في توافر أركان جريمة معينة . يجب أن يقصر ١٢٦ (١٨٣) ٣
النظر فيه على الوقت الذي ارتكبت فيه . فعل الجاني اللاحق . لا يحو
سابق جرمه .

الباعث على ارتكاب الجريمة . ليس من أركانها . ثبوت أركان ٧٧ (٦٩) ٤
الجريمة وعدم تكشف الباعث . عقاب .

تاريخ وقوع الجريمة . تعيينه من الأمور الموضوعية . شرطه . متى ٣٢٥ (٣٧٠) ١
تدخل محكمة النقض ؟

جريمة قلقة (ر . سقوط الدعوى) .

جريمة مستحيلة :

الجريمة المستحيلة تتميز عن الشروع للعقاب عليه بأن ما يقصد الفاعل ٤٤٦ (٢٨٠) ٤
إلى تحقيقه لا يمكن أن يتم مادياً بسبب عدم صلاحية الوسيلة التي استخدمها ٣٥٤ (٤٨٨) ٦
بناتاً أو بسبب انعدام الهدف الذي قصد إليه بفعله .

مقتضى القول بنظرية الجريمة المستحيلة . ألا يكون في الإمكان تحقق ٣٥٤ (٥٦٩) ٢
الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التي ارتكبت من أجلها أو لعدم صلاحية الوسيلة ٤٦٩ (٦٠١) ٣
التي استخدمت لارتكابها .

جريمة مستمرة (ر . أيضاً : قرعة عسكرية . مواد مخدرة) :

الجريمة المستمرة استمراراً متتابعاً متجدداً . هي ما كان الأمر للعقاب ٢٥٨ (٣٢٥) ٢
عليه فيها يتوقف استمراره على تدخل إرادة الجاني تدخلاً متتابعاً ومتجدداً ١٤١ (٢٦٦) ٥
بخلاف الجريمة المستمرة استمراراً ثابتاً فإن الأمر للعقاب عليه فيها يبقى ٥٥٣ (٦٩٧) ٦
ويستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني ، كبناء جدار خارج
عن التنظيم . في الجريمة المستمرة استمراراً ثابتاً يكون الحكم على الجاني
من أجلها مانعاً من تجديد محاكمته عليها مهما طال زمن استمرارها . رفع

رقم القاعدة الصفحة

جريمة (تابع) :

جريمة مستمرة (تابع) :

الدعوى العمومية عليه بهذه الجريمة مرة ثانية . يجوز له التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه . الجريمة المستمرة استمراراً متتابعاً . محاكمة الجاني لا تكون إلا على الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى ، وفيما يتعلق بالمستقبل تجدد إرادة الجاني في استمرار الحال الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محاكمته من أجلها مرة أخرى^(١) .

مناطق التفرقة بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة . العبرة في ٨٩ (١٢٠) ج ٦
الاستمرار بالتدخل المتتابع المقصود من المتهم . مثال .

محل عمومي . إدارته بدون رخصة . جريمة مستمرة . استمرار المتهم ٥٥٣ (٦٩٧) ج ٦
في إدارة المحل على الرغم من إلغاء الرخصة . معاقبته على ذلك صحيحة مهما كان سبب الحكم السابق ببراءته .

جلسة (ر . أيضاً : إثبات . إجراءات . حكم « تسبيه » . محام) :

سرية الجلسة . تقريرها من حق المحكمة . ٣١ (٢٦)

٢٧٢٥ (٣٣٤) ج ٢

١٥٠٥ (٢٠٠) ج ٣

سرية الجلسة . حضور المدعى بالحق المدني مع محاميه جلسة المحاكمة ٣٧٠ (٤١٧) ج ١
السرية . لا يبطل الإجراءات . هو خصم في الدعوى ومن حقه أن يشهد دعواه بنفسه . العلانية هي الأصل في المحاكمات والسرية تبطلها قانوناً ، وتجوز القانون لها مراعاة للنظام والآداب من حق القاضي وحده لا من حق الخصوم . ليس لخصم أن يتنظم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضي .

سرية الجلسة . كلمة « الآداب » المذكورة في المادة ٢٣٥ تحقيق . ٣٠ (٤١) ج ٦

(١) الحق أن مسألة التفريق بين نوعي الجرائم المستمرة مسألة دقيقة جداً ولم تأت المحكمة بما يوضح الحقيقة القانونية فيها توضيحاً شافياً يطمأن إليه .

رقم القاعدة الصفحة

جلسة (تابع) :

مدلولها . كل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فيه . جعل الجلسة سرية مراعاة « للأمن العام » . لا يقتضى نقض الحكم .

سرية الجلسة . النص في الحكم على الأسباب الداعية لذلك . لا ضرورة . ٢٩٩ (٣٥٢) ج ١
يكفى أن تكون الأسباب مستفادة من ظروف الدعوى .

جرائم الجلسة . التشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة أو أحد أعضائها . ما يقع من ذلك بالجلسات المدنية . المحاكمات عليه . لا وجوب لسماع أقوال النيابة فيها . ما يقع بالجلسات الجنائية . سماع النيابة واجب .

جرائم الجلسة . عبارة « من تلقاء نفسها » الواردة في المادة ٨٩ ٣٨٠ (٤٣٣) ج ١
مرافعات . المقصود بها . تخويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تمكيناً لها من حفظ كرامة القضاء بالإسراع في محاكمة من يعتدى عليه وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة .

جرائم الجلسة . المحاضر التي يحررها القضاة لإثبات ما يقع من جرائم الجلسة . حجة بما فيها لكونها محاضر رسمية . هذه الحجية لا تمنع التهمين بهذه الجرائم من إبداء دفاعهم مهما كان متعارضاً مع الثابت بها . سلطة القاضي في الأخذ أو عدم الأخذ بها .

جرائم الجلسة . المحاكمة الفورية على جنحة الجلسة . العبرة فيها بقيام الصفة الخاصة في المعتدى عليه . المادة ٨٩ مرافعات لم تتعرض لصفة المعتدى فأياً كان المعتدى فهو مأخوذ بحكمها . المراد بالمحاكمة في هذا الصدد . هيئة القضاء ومن يعتبرون جزءاً متماهيئتهم وهم النيابة وكتبة الجلسة . ما دامت هيئة المحكمة كاملة ففي استطاعتها إجراء هذه المحاكمة . محضر الجلسة . للمحكمة أن تحكم عليه فوراً . كاتب الجلسة ذاته . تجوز محاكمته فوراً وتكون المحاكمة صحيحة لو كان هو المعتدى وكان إلى جواره كاتب آخر من كتاب الجلسات وأمكن أن يحل فوراً محله .

رقم القاعدة الصفحة

جلسة (تابع) :

جرائم الجلسة . محام . حصاته . مناطها . مايقع منه من جرائم الجلسة ١٥٤ (٢٧٨) ج ٥ .
أثناء تأدية واجبه . لا يجوز الحكم فيه بالجلسة بل يحور محضر بما وقع
و يحال إلى النيابة لتقدم المحامي بناءً عليه إلى قاض آخر . الدعوى العمومية
بذلك تعتبر مرفوعة للقضاء بمقتضى الأمر الصادر من القاضي الذى وقعت أمامه
الجريمة . التحقيق فيها من النيابة ممتنع . وقوع جريمة جلسة من محام لم يكن
يؤدى واجبه . للحكمة أن تعامله بمقتضى الأحكام العامة . الحكم عليه فوراً
أو إحالته إلى النيابة لتجرى شؤونها نحوه .

جرائم الجلسة . محام . حصول تشويش منه على المحكمة . المادة ٨٩ ٣٨٠ (٤٣٣) ج ١ .
مرافعات تناوله . يصح توقيع العقوبة البدنية عليه . المحامي لا يعتبر من
المأمورين الموظفين بالمحاكم . أقصى ما يمكن قوله بالنسبة إليه هو أنه يؤدى
عرضاً وظيفة لدى المحكمة ويمكن فى أثناء أدائه إياها أن تنسحب عليه حماية
المادة ٨٩ مرافعات . هذه الوظيفة العرضية هى دفاعه عن المتهمين بجناية
أو عن الفقراء المندوب هو عنهم من لجنة العافاة .

جرائم الجلسة . محكمة مدنية . عدم تحريرها محضراً بالتشويش ٢٠٣ (٢٦٤) ج ٢ .
المشتعل على قذف وسب . لا يمنع من إمكان محاكمة المتهم على الجريمة بتدخل
النيابة وغيرها من موظفي الضبطية القضائية أو رفع الدعوى مباشرة من قبل
المدعى بالحق المدنى .

جنسية :

الجنسية تكتسب للمستقبل ولا تسند إلى ما قبل وقت اكتسابها ولا يمكن ١٣١ (١٦١) ج ٢ .
أن يكون لها أثر رجعى ينسحب على الماضى . من نتيجتها أن يدخل الشخص
فى جنسيته الجديدة حاملاً ما له وما عليه .

شخص ارتكب جناية حوكم من أجلها أثناء قيام جنسيته القديمة أمام ١٣١ (١٦١) ج ٢ .
السلطات المختصة . لا تجوز محاكمته مرة أخرى لدى سلطات جنسيته الجديدة .
هذه القاعدة ليست صحيحة على إطلاقها . جواز تطبيقها على الجانى الذى حوكم
ونفذ الحكم عليه فعلاً أثناء قيام جنسيته القديمة . امتناع انطباقها إذا كانت

رقم القاعدة الصفحة

جنسية (تابع) :

المحاكمة حصلت ولما ينفذ الحكم قبل الدخول في الجنسية الجديدة . هذه المحاكمة هي والحكم الذي اتهم به تعتبر غير موجودة ويصبح لسلطة الاتهام الخاضع هو لها في جنسيته الجديدة أن تتصرف في تهمة بحسب تقديرها هي لأفعاله الجنائية وطبقاً لأصول القانون المتبع .

الفصل في مسائل الجنسية من اختصاص المحاكم . لم يعد بعد صدور قانون ٣٠١ (٣٩٦) ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٩ من اختصاص وزارة الخارجية . الشهادة الصادرة من ٥٦٨ (٧٠٧) ج ٦ وزارة الداخلية بثبوت الجنسية المصرية ليست حجة قاطعة في ذلك . للمحاكم تقديرها فتأخذ بها أو تطرحها . المادة ٢٢ من قانون الجنسية . قد وضعت قرينة تساعد وزير الداخلية ثم جهة القضاء على الفصل في مسائل الجنسية . سقوط هذه القرينة بثبوت الجنسية الأجنبية على وجه قانوني ظاهر .

جيش :

المعاش الخاص المقرر لرجال الجيش بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٠ . ٣١٧ (٥٩٣) ج ٥ لا حساب له في التعويض الذي يستحقه صاحب المعاش قبل من سبب له الإصابة ولو كانت الحكومة هي ذاتها الملتزمة بالتعويض .

(ح)

حجز (ر . حكم « بيان الواقعة » . خيانة الأمانة . سرقة) .

حدود الأملاك (ر . إتلاف وتخريب وتعييب) .

حريق — المواد ٢١٧ — ٢٢٣ مكررة ع ٢٥٢ — ٢٥٩ (ر . أيضاً : حكم « تسببه ») :

بنزين . رشه على مفروشات منزل وإشعال النار فيها . إطفائها بواسطة ٢٣٢ (٣٠٩) ج ٣ الجيران . تطبيق المادة ٢١٧ ع على هذه الفعلة . سليم . مقدار ما تلتهمه النار من المكان الذي علقت به أو من محتوياته . لا يهم . علم أصحاب المكان أو عدم علمهم بخطر الحريق الذي أشعل عمداً بمحطهم . لا يهم .